مقتطفات من مظاهر الوجود الآسيوي
في إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن العشرين

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

مقتطفات من مظاهر الوجود الآسيوي في إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن العشرين

د. عبد الله عيسى عيسى ـ باحث في الدراسات الإفريقية
جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (سوريا)
iissa34@yahoo.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٣
تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٣
تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
إفريقيا جنوب الصحراء، القرن العشرين، مظاهر، مقتطفات، الوجود الآسيوي.

المجلد الثاني العدد (١٢)
صفر ١٤٤٥هـ -
أيلول ٢٠٢٣م

ملخص البحث:

تهتم هذه الدراسة بالحديث عن بعض مظاهر الوجود الآسيوي في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال القرن العشرين، هذا القرن الذي شهد فيه الحضور الآسيوي وخاصة الشامي تطوراً ملحوظاً، من حيث حجمه، وتأثيراته العميقة، والتي لا نزال نلمس صداها إلى يومنا هذا.

وقد اشتملت دراستنا على ثلاثة مباحث جوهرية، خصص المبحث الأول منها لدراسة وتتبع الجذور التاريخية للوجود الآسيوي في إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على أهم مراحل هذا الوجود، وأبرز أسبابه. أما المبحث الثاني، فحاولنا فيه رصد أهم التأثيرات التي تركتها الجاليات الآسيوية في المجتمع الإفريقي، اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا. أما المبحث الثالث والأخير، فقد جاء ليسلط الضوء، على سمات وخصائص الوجود الشامي في إفريقيا الغربية، ثم تلا ذلك الخاتمة التي تشمل على أهم النتائج والتوصيات، كما ذيلنا دراستنا هذه، بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا العمل.

Excerpts from the Asian Presence in Sub-Saharan Africa During the 20th Century

Dr. Abdullah Issa Issa

Researcher in African history, University of Aleppo

Faculty of Arts and Humanities, Syria

iissa34@yahoo.com

Received:
25/7/2023

Accepted:
30/7/2023

Published:
1/9/2023

Keywords:
Sub-Saharan Africa, 20th century, aspects, excerpts, Asian presence.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (12)
Safar 1445 H

Absrract

This study focuses on discussing some aspects of the Asian presence in Sub-Saharan Africa during the 20th century, a century that witnessed significant development and profound impacts of Asian, particularly Levantine, presence. These impacts continue to echo to this day.

Our study consists of three essential sections. The first section is dedicated to studying and tracing the historical roots of the Asian presence in Sub-Saharan Africa, with a focus on the major stages and key reasons for this presence. The second section aims to highlight the significant influences of Asian communities on African society economically, socially, and politically. The third and final section sheds light on the characteristics and features of the Levantine presence in West Africa. This is followed by a conclusion that presents the key findings and recommendations. We have also included a list of sources and references that were relied upon in preparing this work.

المقدمة

الهجرة ظاهرة إنسانية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، وقد عرف التاريخ البشري أنماطاً عديدة من الهجرة تنوعت حسب دوافعها وأهدافها واتجاهاتها، وقد حظيت هذه الظاهرة الإنسانية باهتمام الدارسين والباحثين، لفهم دوافعها وأهدافها واتجاهاتها وانعكاساتها؛ سواء السلبية أو الإيجابية، على كل من البلاد المرسلة، والبلاد الأخرى المستقبلة لها.

ولكن، على الرغم من كثيرة الكتابات المتعددة المشارب، والتي تناولت العلاقات العربية الإفريقية، وخاصة المنتمية إلى الشمال الإفريقي، وبحكم الارتباط التاريخي بالمنطقة، فإنَّ ما كُتب عن الوجود الآسيوي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، يكاد يُحصى على أصابع اليدين، في الكتابات العربية، والغربية. وإذا كان ذلك الأمر مقبولاً بالنسبة للغرب ومصالحه، فإنَّ الأمر يبدو غير مقبول بالنسبة للعرب في ظل روابطهم، ومصالحهم مع القارة الإفريقية.

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع ليكون محلاً للدراسة إلى عدَّة أسباب، أولها: الوقوف عند طبيعة وخصوصية الوجود الآسيوي في إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال بيان الاصول التاريخية لذلك الوجود، وحجمه، ومناطق تركزه، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الآسيويون، ثانيا: ربط شرق إفريقيا (الأقليات الآسيوية الهندية والباكستانية)، بغرب القارة من خلال تسليط الضوء على الحضور الشامي (اللبناني)، وأهم خصائصه ومميزاته. ثالثا: العمل على إثراء المكتبة العربية التاريخية بمثل هذه الدراسات.

مجال وزمان الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بمفهومها العام، وذلك من خلال الربط بين (شرق إفريقيا بغربها). أما فترة الدراسة، فقد اخترنا القرن العشرين كإطار زمني لهذه الدراسة، لما لهذا القرن من خصوصية تاريخية فريدة، من خلال تنامي

الوجود الآسيوي وخاصة الشامي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، لعدّة اسباب وعوامل كما سيرد بيانه.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها تسلط الضوء على طبيعة وخصوصية الوجود الآسيوي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، خلال القرن العشرين، وتأثيرات الجالية الآسيوية في المجتمع الإفريقي. كما تحاول – أيضا – إبراز أهم المشاكل التي واجهت نشاط الجماعات الآسيوية في إفريقيا، وكذلك سلبيات وايجابيات هذا الوجود على كلا الجانبين. وكما تهدف هذه الدراسة أيضا، إلى فتح آفاق جديدة أمام الباحثين لتناول مثل هذه الدراسات مستقبلا، التي عرفت تهميشا من قبل الدارسين، نظراً لقلة المادة العلمية وندرتها.

منهجية وأدوات الدراسة:

لقد عولنا في دراستنا هذه، على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تسليط الضوء، عبر شرفات مختلفة، على طبيعة وخصوصية الحضور الآسيوي في إفريقيا جنوب الصحراء، ونقاط الضعف والقوة لهذا الحضور.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أيُّ دراسة من صعوبات، وقد كانت أولى الصعوبات التي وجهتنا، هي قلة المصادر المتعلقة بموضوع البحث. بالإضافة إلى صعوبة أخرى تتمثل في عدم وجود إحصائيات دقيقة تقدر حجم الجاليات الآسيوية في إفريقيا جنوب الصحراء، ومجالات أنشطتهم، وهو أمر يرجع في جانب منه إلى أنَّ الهجرة الآسيوية قد تمت – في معظم الأحوال – في ظروف استثنائية، تتعلق في مجملها بظروف الفتن والحروب على الساحة الآسيوية، وخاصةً على الساحة الشامية، ويرجع في جانب آخر إلى ظروف الدول الإفريقية في ظل الاستعمار وبعد الاستقلال؛ فكثير من الدول الإفريقية لم تكن تتوافر لها الكفاءات والقدرات الإدارية القادرة على وضع قواعد بيانات دقيقة حول

القاطنين بأراضيها من المواطنين والأجانب، وعدم قدرة البعض الآخر من الدول على إجراء تعداد سكاني يأخذ في الاعتبار الأصول العرقية أو الانتماءات الدينية، لما لذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك البلدان.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تتلخص إشكالية الدراسة من خلال السؤال التالي: ما هي أبرز ملامح الوجود الآسيوي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن العشرين؟ ومقاربتنا لهذه الإشكالية، تستدعي معالجة القضايا التالية:

١. التطور التاريخي للوجود الآسيوي في إفريقيا، مع التركيز على مراحل تلك الهجرة، وأهم أسبابها، بالإضافة إلى معرفة عدد الجالية الآسيوية في إفريقيا.

٢. تأثيرات الجاليات الآسيوية في مجتمع إفريقيا جنوب الصحراء (سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا).

٣. الكشف عن صورة الآسيويين لدى المجتمع الإفريقي.

٤. ماذا استفاد الآسيويون من وجودهم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؟

٥. هل ساهم الحضور الآسيوي وخاصة (الشامي) دورا في ازدهار الحضارة الإفريقية؟

وما من شك، إنَّ هذا العمل بالرغم من حرصنا على جودته تعتريه مجموعة من النواقص، والعيوب، كونه عملاً بشرياً يعتري صاحبه التعب والإرهاق، ويعرض له السهو والغفلة، وسوء التقدير، فمعذرة عن كل الهنات التي قد تطالعونها أو تكتشفونها. ولا يسعنا في النهاية، سوى الاعتذار لكم بما اعتذر به مؤرخنا المغربي ابن عذارى المراكشي: إنْ كنت اقتصرتُ فيما اختصرت، فعذراً فيما ظهر من تقصير، وباعٍ قصيرٍ، فإنَّ الذهن كليل، والقلب شغيل..، ولكنني لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرَّاً، وحسبي الاعتراف، فهو سبيل الإنصاف. نسألُ الله الإرشاد إلى سوء السبيل، فهو حسبي ونِعم الوكيل.

المبحث الأول

(التطور التاريخي للوجود الآسيوي في شرق إفريقيا)

لكل سبب علَّة، ولكل هجرة دوافع، فالإنسان، مطلق انسان، لا يقوم بعمل، خصوصا إذا كان من نوع توضيب أمتعته والبحث عن وطن بديل؛ إذا لم يكن قد بلغ ذروة اليأس من جدوى بقائه في موطئ عمره. والهجرة، كما نعرف، ليست وليدة البارحة، بل بات بينها وبين الشعوب علاقة ودّ. ولعلها أحد أهم أسس تطور الحضارات، وانتشارها في العالم. إذا كان هذا ما يجري في مختلف أنحاء العالم فما هي، بالتحديد، حال الوجود الأسيوي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؟

يصعب وضع تاريخ محدد كنقطة بدء للهجرة الآسيوية إلى إفريقيا غير العربية؛ حيث تشير بعض الدراسات، إلى أنَّ أولى الهجرات تعود إلى مرحلة تاريخية قديمة، وتعود إلى ما قبل القرن السابع الهجري. وهذا ما ذهب إليه الباحث "عبد الملك عودة"، عندما أشار إلى أنَّ مثل هذا التواجد إنَّما يتحدد بنوع ووسيلة الاتصال البحري الذي كان قائماً بين الشواطئ الجنوبية لآسيا، وبين شرق إفريقيا؛ فالاتصال كان يتم لأغراض تجارية، وبواسطة القوارب والسفن الشراعية. وعلى هذا، فقد وصل الأسيويين إلى شواطئ شرق إفريقيا، وأقاموا علاقات مع زعماء ورؤساء الجماعات البشرية المقيمة على الساحل منذ زمنٍ بعيدٍ.[١]

في حين يذهب بعض الباحثين، إلى أنَّ بداية قدومهم إنما يرجع إلى بدايات القرن الثاني عشر الهجري (١٨م)؛ حيث أقاموا في نقاط تجارية على طول الساحل، قبل أن يكون لهم فيما بعد وجود تجاري مستقر في المنطقة.[٢] بيد أنَّه يمكن القول، أنَّ أغلب الجماعات الآسيوية الموجودة حالياً في شرق إفريقيا، إنَّما يعود تاريخ وصولهم متزامناً مع دخول المستعمر الإنجليزي إلى هذه المناطق، واصطحابهم إياهم بفعل الحاجة إليهم

(١) عبد الملك عودة، **العرب وإفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٥١٢.

(2) Lamb (D), **The Africans Encounters from the Sudan to the Cape**, Methuen, 1960, p 153.

للعمل في المؤسسات الإدارية، والاقتصادية، وحتى العسكرية؛ والذي كان يتم تجنيدهم في ساحات المعارك.

فقسم كبير من هؤلاء الأسيويين الذين يعيشون اليوم في شرق إفريقيا، إنما هم من بقايا الجيش الإنجليزي، الذين أثروا البقاء في شرق إفريقيا بعد استقلال البلدان الآسيوية،[١] وخاصة الهند والباكستان عام ١٩٤٧؛ حيث استقروا في المنطقة، وكونوا – مع مرور الوقت– الجزء الأهم من القيادات الثانوية في المستعمرات الإنجليزية الثلاث(تنزانيا– غينيا – و أوغندا)، وخاصة في قوات الجيش والشرطة. وكانت نسبتهم في جيوش مستعمرات شرق إفريقيا، أعلى بكثير من نسبة الأفارقة حتى عهد الاستقلال.

كما أنَّ إنجلترا احتاجت عند احتلالها لمناطق شرق إفريقيا، إلى عوائل لتمويل جهازها الإداري، إضافة إلى رغبتها في تحريك النشاط الاقتصادي في المنطقة. ولكن، نظراً إلى قلة خبرة الأفارقة في الميدان التجاري، والمهارات التقنية، فإنَّها – أي إنجلترا– شجعت الهنود على الهجرة باتجاه شرق إفريقيا، والعمل في ميدان الأعمال التجارية. وهذا ما أدى مع الأيام إلى نموهم كأقلية تمارس العمل التجاري في المنطقة، من جانب، وتحريك عجلة النشاط التجاري في المنطقة، من جانب آخر. ولا سيما وأنَّ عدداً كبيراً من الآسيويين جُلبوا – فيما بعد – كعمال زراعيين، وبصورة خاصة في مزارع السكر، أو كعمال للمساعدة في بناء الموانئ، وخطوط السكك الحديدية.[٢]

(التطور العددي للهجرة الآسيوية إلى شرق إفريقيا):

يصعب على أي باحث مهما بلغت درجة تخصصه وعلمه، الوصول إلى إحصاء دقيق لأعداد الجماعات الأسيوية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل غياب

(١) وذلك بفعل سيطرة إنجلترا الاستعمارية على كلا المنطقتين: "شبه الجزيرة الهندية، وشرق إفريقيا"، وهذا ما جعل الحركة والهجرة ميسرة وسهلة نوعا ما، باعتبار أنَّ سكان كلا المنطقتين إنما كانوا من رعاية دولة واحدة هي إنجلترا العظمى.

(٢) سعيد ناجي جواد، "**المؤسسة العسكرية الإفريقية ودورها في السياسة الإفريقية**"، مجلة الدفاع، السنة الثانية، العدد ٢، (١٩٨٦)، بغداد، ص ١٠٣.

الوثائق والسجلات الرسمية. وفضلاً عن هذا، فهناك تباين بين الأرقام التي تقدمها المصادر المهتمة بتاريخ المنطقة. فمثلاً، يذكر لنا أحد الباحثين، أنَّ عددهم كان بحدود (٣٦٥٠٠٠) شخص خلال عام (١٩٦١م)،[١] في حين يشير باحث آخر، إلى أنَّ عددهم كان حوالي (٢٢٨٠٠٠) نسمة، خلال عام (١٩٦٥)،[٢] ووصل هذا العدد بتقدير باحث آخر، إلى (٣٦٠٠٠٠) نسمة في أواخر الستينيات.[٣]

ويعود سبب هذا التذبذب في أعداد الآسيويين في إفريقيا، وعدم نمو عددهم تصاعدياً مقارنة ببقية السكان الأفارقة، إلى أسباب خارجة عن إرادتهم، وذلك بفعل عمليات التهجير التي تعرض لها كثير منهم، من قبل سلطات البلدان الإفريقية الثلاث، كما سوف نشير إلى ذلك لاحقاً.

والغالب على الظن، إنَّ نسبتهم المئوية لم تزد حتى مطلع الاستقلال عن (١٪ (من مجمل سكان شرق إفريقيا. وبما أنَّ نسبتهم بعد الاستقلال لم تزد عن ذلك، بل قلّت قياساً بنمو السكان الأفارقة، فإنَّ هذا يعني قلة عددهم، وضآلة نسبتهم المئوية إلى بقية السكان. علماً بأنَّ أعدادهم في الدول الثلاث، هي على النحو التالي: في تنزانيا يتراوح عددهم ما بين (٧٥٠٠٠ نسمة، إلى ١٠٠٠٠٠ نسمة)، وبما لا يزيد على "٪1.3 من مجمل سكان تنزانيا. أما عددهم في عام ١٩٨٠، فإنَّه كان بحدود (٨٨,٠٠٠) نسمة، من بين (١٧,٦٣٤,٠٠٠) نسمة، هم عدد سكان تنزانيا.[٤]

أما في غينيا، فتقدر أعدادهم ما بين (١٣٩,٠٠٠) إلى (٢٠٠,٠٠٠) نسمة، للسنوات ١٩٧٩- ١٩٨٢، من بين مجموع سكان غينيا الذي قدَّر عام ١٩٧٩ بـ

(١) عبد الملك عودة، "**الأقليات الآسيوية في شرق إفريقيا**"، السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد السادس (أكتوبر ١٩٦٧)، ص ٥٠.

(2) Lord(H), **African Survey**, London, 1957, p. 80.

(٣) فنساي مونتاي، **الإسلام في إفريقيا السوداء**، ترجمة إلياس حنا إلياس، بيروت: دار أبعاد، ١٩٨٣، ص ٣٤٢

(٤) فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية إفريقيا**، القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٣، ص ٤٨٥.

(١٥,٣٢٢,٠٠٠) نسمة. وفي أوغندا، فإنَّ أعدادهم كانت قبل عملية الطرد الواسعة التي تعرضوا لها عام (١٩٧٢م) - كما سنأتي على ذلك لاحقاً - تتراوح ما بين (٧٠,٠٠٠)، إلى (٧٤,٠٠٠) نسمة.[١]

المبحث الثاني

(تأثير الجماعات الآسيوية في مجتمع شرق إفريقيا)

أولاً- التأثير الاقتصادي:

يتوزع الأسيويون في دول شرق إفريقيا، على عدد كبير من الحرف؛ فهم يشتغلون كحرفيين، وعمال ماهرين، وشبه ماهرين، كما أنَّهم يسيطرون - في الوقت ذاته - على كثير من الأعمال والمرافق الخدمية.

ومن المعروف عنهم، أنَّهم يمارسون أي عمل يمكن أن يدرَّ أموالاً من السمسرة بالأموال إلى المقاولات؛ بيد أنَّ المهنة التي تستحوذ على اهتمام أغلبيتهم إنما هي مهنة التجارة، حيث أصبحوا ومنذ العهد الاستعماري أقلية متخصصة (Spzcialized Minority Group)، تحتكر الأعمال التجارية، مما مكنها مع مرور الوقت من أن تحتب موقعاً اقتصادياً فريداً، مما أضفى على عدد كبير من أعضائها طابع الثروة والنفوذين (الاقتصادي والسياسي).[٢]

ومن هنا، فقد أصبح لأبناء هذه الأقلية تأثيراً كبيراً في حركة السوق، من خلال السيطرة على العمليات التجارية، والتي من ضمنها أعمال المخازن الصغيرة في المناطق النائية والفقيرة. علاوة على امتلاك عدد منهم الفنادق، ودور السينما، والمصانع، والمخازن الكبيرة؛ مما يعطيهم إمكانية عالية في السيطرة على كثير من مفاصل الاقتصاد الإفريقي في البلدان التي يتواجدون فيها. كل ذلك دقع أحد الباحثين إلى القول، أنَّه إذا كان

---

(١) أبو عيانة، **جغرافية إفريقيا**، ص ٤٨٦.

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص ٢٣٢.

الآسيويون في شرق إفريقيا لا يشكلون قوة سياسية ملموسة، فإنَّهم بالتأكيد يمتلكون قوة موازية لذلك، وهي قوة تكون قادرة على كبح قوة النخبة السياسية الحاكمة، بما لهم من إمكانية في استمالة أو ترضية النخبة السياسية من خلال قوتهم ونفوذهم المالي.

إضافة إلى طبيعة أعمالهم، جعلتهم يتركزون وبشكلٍ كبيرٍ في المدن، والمراكز الحضرية، مع ميل واضح إلى التركيز في العواصم،[١] حيث شكلوا – على سبيل المثال – في مطلع الستينات على (٪29) من مجمل سكان دار السلام عاصمة تنزانيا، و (٪45) من سكان (كمبالا)، عاصمة أوغندا،[٢] مع العلم بأنَّ نسبتهم – كما ذكرنا سابقاً – لم تكن تزيد على (٪1) من مجمل سكان شرق إفريقيا.

ثانياً – التأثير الاجتماعي:

على الرغم من تحَّدر أبناء هذه الأقلية من بيئة جغرافية واحدة، إلا أنَّهم لا يتماثلون فيما بينهم إلا في الملامح البيولوجية العامة، وفي طبيعة المهن والأشغال التي يزاولونها، وفي ما عدا ذلك، فإنَّهم يعانون من انقسامات داخلية عديدة، ورثوها من شبه القارة الهندية؛ حيث الاختلافات والانقسامات الطبقية، والدينية، والطائفية العميقة والحادة، التي يتسم بها المجتمع الهندي.

كل ذلك قد أدى – بطبيعة الحال – إلى نشوء تجمعات، أو مجتمعات صغيرة يعيش فيها هؤلاء الوافدين، شبه منفصلين عن بعضهم البعض من جانب، وعن الأغلبية الإفريقية التي يتواجدون بين ظهرانيها، من جانبٍ آخر، إلا في حالات العامل والتبادل التجاري، والخدمات وبقية الأعمال.

وفي هذا الإطار، يذكر لنا "فنساي مونتاي"، بأنَّه من بين (٠٠٠ , ٣٦٠) هندي في

---

(١) يذكر لنا في هذا الخصوص فنسان مونتاي، أنَّه في أواخر الستينات كانت العاصمة التنزانية (دار السلام)، تضم حوالي (٠٠٠ , ٦٠) آسيوي، مقابل (٠٠٠ , ٤٠) إفريقي؛ أي بنسبة (٪60) من مجموع سكان العاصمة. أنظر: مونتاي، **الإسلام في إفريقيا السوداء**، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

(٢) إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

شرق إفريقيا، فإنَّ هناك (٢٠٠,٠٠٠) مسلم، معظمهم من الشيعة، الذين ينقسمون بدورهم إلى ثلاث فرق: "الإثنا عشرية"، الأوفر عددا، و "البهرا"، أو الاسماعيلية الأحادية، و "الخوجا"، أو الاسماعيلية الجديدة التي أسسها "الأغا خان". والغالب على الظن، أنَّ الطائفة الأخيرة" الخوجا"، هي الأكثر تنظيماً من بقية الطوائف؛ فهم منتظمون في جمعيات خاصة بهم، مهمتها إدارة مدارس الطائفة، ومؤسساتها الاجتماعية، كما تقدم خدمات طبية، ورعاية اجتماعية لأنصارها.[1] كما أنَّ لمؤسس هذه الطائفة،" الأغا خان"، مجموعة من الشركات والمراكز التجارية، إضافة إلى امتلاك جزءاً كبيراً من الأسهم في أكثر من (١٦) صحيفة من كبيرات الصحف في إفريقيا الشرقية. علماً بأنَّ عدد أتباع هذه الطائفة "الخوجا" قد وصل في أواخر الستينات، في كل من تنزانيا، وغينيا، وأوغندا، إلى حدود (١٦,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠) شخص على التوالي. وتجدر الإشارة، إلى أنَّ هناك طوائف أخرى، مثل: "الجوهرة"، و "الأحمدية"، و "القاديانية".

أما بالنسبة إلى الديانات الأخرى التي انتشرت بين الآسيويين، فإننا نلاحظ وجود العقيدة "الهندوسية"، بكل طبقاتها الاجتماعية المعروفة في الهند، و "السيخية"، و "الباريسية"، علاوة على وجود بعض معتنقي الكاثوليكية.

فإذا أضفنا إلى هذه الانقسامات الدينية والطائفية، انقسامات أخرى ذات طبيعة ثقافية، ولغوية، واجتماعية، فإننا حينئذٍ سنخرج بحصيلة تؤكد عمق انقسام هذه الأقلية على نفسها، مما قد يفقدها الشيء الكثير من قوتها وتماسكها، إزاء أبناء الأغلبية الإفريقية في الدولة التي يتواجدون فيها. وفي ذات الوقت، يجعل من مسألة اندماج الجالية الآسيوية في المجتمع الإفريقي ضرباً في الخيال، مما قد يؤثر على مستقبل الوجود الآسيوي في إفريقيا جنوب الصحراء.

ثالثاً- التأثير السياسي:

خضعت بلدان شرق إفريقيا الثلاثة إلى الاستعمار الإنجليزي في فترات زمنية

---

(١) مونتاي، **الإسلام في إفريقيا السوداء**، ص ٣٤٣.

مختلفة، ما بين أواخر القرن التاسع عشر، ونهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، ونالت استقلالها مع بداية الستينيات من القرن العشرين. ومن هنا، فإنَّ الآسيويين تعايشوا مع مرحلتين، مرت بها هذه البلدان الثلاث (ما قبل الاستقلال و ما بعده). وعليه، فلا بدَّ الإلمام بطبيعة حالتهم السياسية في الحقبة الاستعمارية الإنجليزية، قبل أن ننتقل إلى المرحلة الثانية، أي مرحلة ما بعد الاستقلال، وما أثير خلالها من مشاكل تتعلق بطبيعة وجودهم في المنطقة.

وهنا تجدر الإشارة، أولاً، إلى أنَّ فترة ما بين الحربين العالميتين، وطوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)؛ قد شهدت تطوراً ملموسا في الحركات الوطنية الإفريقية من أجل نيل الاستقلال والتحرر، وهذا ما انعكس بدوره على حالة الجالية الآسيوية؛ حيث ظهر بينها اتجاهان: الأول منها كان يدعوا أفراد الأقلية الآسيوية إلى الدخول في عضوية المجالس التشريعية والتنفيذية التي فرضتها السلطان الإنجليزية على سكان المستعمرات الثلاث. وهذا ما جعل أحزابهم السياسية، وجمعياتهم الدينية والطائفية تعمل من أجل الدفاع عن مصالحها المكتسبة، ومكانتهم الموروثة والمستقرة تحت مظلة الحكم الإنجليزي. أما أفراد الاتجاه الثاني، فإنَّهم نادوا بالاندماج في النسيج الاجتماعي الإفريقي، من خلال المشاركة المباشرة في تيار الحركة الوطنية الإفريقية.[١]

وعند مشارف الاستقلال، فإنَّه قد طغى على تفكير الآسيويين الانشغال بمسألتين مهمتين، هما قضيتا "الهجرة، والجنسية". وفيما يخص الأولى، فإنَّهم قد دافعوا عن حق الهجرة المشروع بدون قيود من مواطنهم الأصلية، أما القضية الثانية، فقد تراوح موقفهم بين الاحتفاظ بجنسياتهم الآسيوية والبريطانية مع البقاء في شرق إفريقيا، وبين التخلي عن هذه الجنسيات، والتمتع بحقوق المواطنة والجنسية الإفريقية فقط.[٢]

---

(١) إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٢) يمكن أن نرجح أسباب هذا التردد في الرأي لدى بعض الجماعات الآسيوية، إلى جملة أسباب منها تخوفهم من أن يؤدي الاستقلال، وسيطرة الأغلبية الإفريقية، إلى تهديد مصالحهم وامتيازاتهم التي كانوا قد حصلوا عليها خلال الحقبة الاستعمارية، ولا سيما وأنَّ المستعمرين هم الذين

ونستنتج مما تقدم، أنَّ عدداً كبيرا من الآسيويين كان مترددا ما بين البقاء ضمن خصوصيته الآسيوية، أو الانخراط بالعمل الوطني الإفريقي ضد الاستعمار الإنجليزي. وهذا ما دفع رئيس الوزراء الهندي آنذاك – جواهر لال نهرو – [1] أن يحثَّهم على تقديم دعمهم الفعال للحركات الوطنية الإفريقية، التي كان ناشطة حينئذٍ في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد استجاب بعض من المترددين لهذا النداء.

وعليه، فإنَّ ساحة العمل السياسي الإفريقي، شهدت – آنذاك – موقفين متباينين من قبل أبناء الجماعة الآسيوية، تمثل الأول منهما بمساهمة واضحة في العمل الوطني الإفريقي، وتضامن ملموس مع القيادات السياسية الإفريقية. أما الموقف الثاني، فإنه أثر على تعامل سياسي واضح مع السياسة الاستعمارية في المنطقة؛ فعندما قامت إنجلترا – على سبيل المثال – بتأسيس المجلس التشريعي بتنزانيا، عام (١٩٢٦م)، كمؤسسة ذات طابع استشاري، تقدم خدماتها للإنجليز، فإنَّه كان للآسيويين دور ملموس في نشاطه،

جاءوا بهم، أو ساهموا بجلب العدد الأكبر منهم إلى المنطقة الإفريقية، وكانوا سببا مباشرا في إثراء الكثير منهم، وهذا لا ينفي أن الإنجليز وإن كانوا بحاجة إلى عمل وخبرة هؤلاء الآسيويين، مع تفضيلهم على الأفارقة، إلا أنهم عاملوهم في ازدراء واضح.

(١) **جواهر لال نهرو (١٨٨٩ – ١٩٦٣م)**: أول رئيس وزراء للهند بعد استقلالها. تأثر كثيرا بمبادئ المهاتما غاندي، وشكل هو ووالده والمهامتا ما عُرف ب"الثالوث المقدس"؛ الذي كان يسعى إلى تحرير الهند من الاستعمار الإنجليزي. آمن نهرو بالمنهج الاشتراكي في خططه الخمسية الرامية إلى تنمية الهند، وكان على خلاف في وجهات النظر في هذه القضية مع غاندي الذي دعا إلى تطوير القرى باعتبارها في رأيه أكثر أهمية، فقد اعتبر نهرو التركيز على الصناعة أكثر فائدة للبلاد وكان يردد أن السدود والطاقة هي هياكل العبادة الجديدة. اشتهر نهرو في خمسينيات وستينيات القرن الماضي بخطابه السياسي الرافض لما يسميه بالإمبريالية والداعي إلى محاربة الاستعمار، وهو الخطاب الذي كان يلقى صدى طيبا لدى شعوب العالم الثالث الساعية للخلاص من الاستعمار والراغبة في التحرر. ودعا نهرو تلك الدول إلى عدم الانضمام إلى أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي، الأمر الذي ولد فكرة تكوين مجموعة دول عدم الانحياز التي ظهرت إلى الوجود بالفعل لاحقا. توفي جواهر لال نهرو يوم ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٤، وسط حزن شديد من ملايين الهنود، وأصبحت ابنته إنديرا أول رئيسة وزراء للهند.

وعدد مقاعده. فمن بين (١٣) مقعدا، هي عدد مقاعده، فإنه كان لهم (٣) مقاعد، أسوة بالأغلبية الإفريقية، أما الإنجليز، فإنهم سيطروا على بقية المقاعد المتبقية.[١]

وفي عام (١٩٥٥)، قام الإنجليز بزيادة عدد مقاعد المجلس إلى (٢٧) مقعدا، وبمعدل (٩) مقاعد لكل من الجماعات الثلاث: (الإنجليز- الآسيويون - الأفارقة)، وهذا يعني أنَّ الآسيويون قد حصلوا على ثلث المقاعد، مع العلم بأنَّ نسبتهم لم تكن تزيد - كما مرَّ بنا - على (٣٪, ١) من مجمل سكان تنزانيا. وهذا ما دفع الساسة الأفارقة إلى انتقاد ذلك؛ باعتبار أنَّ مثل هذا التمثيل (في عدد مقاعد المجلس)، لم يكن يتفق مع روح العدل، ولا يتماثل إطلاقاً مع نسب السكان الأصليين والوافدين؛ حيث كانت أعداد الجماعات الثلاث، ونسبهم المئوية، تتمثل على النحو التالي: تسعة ملايين إفريقي، أي بما يعادل (٥٪, ٩٨) من مجمل السكان:

- (١٠٠, ٠٠٠) آسيوي؛ أي بنسبة (٣٪, ١).
- (٢٠, ٠٠٠) أوروبي، بما يعادل: (٢٪, ٠).[٢]

وبالتالي، فإنَّ تمثيل كلَّ من هذه الجماعات الثلاث بعدد متساوي من المقاعد في المجلس، لم يكن يتماشى بشكل جدي مع الواقع الفعلي لنسب السكان، وبالتالي، فإنَّ هذا كان سبباً مضافاً إلى حقد الأفارقة عليهم، مما قد يسبب لهم من مشكلات معقدة، يصعب حلها، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

(مستقبل الوجود الآسيوي في شرق إفريقيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال)

تبين لنا فيما سبق، بأنَّ الجماعات الآسيوية كان لها تأثيراً كبيراً في المجتمع الإفريقي، سواءً من الناحية الاقتصادية، أو السياسية، أو حتى الاجتماعية. ولكن، هذا

---

(١) نصيف ميخائيل، **النظم السياسية في إفريقيا: تطورها واتجاهها نحو الوحدة**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص ٢٠.

(٢) رجب حراز، **بريطانيا وشرق إفريقيا: من الاستعمار إلى الاستقلال**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨، ص ٢٥٢.

التأثير سيعاني من مشاكل كبيرة خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال. ويمكننا إجمال هذه المشاكل في ثلاث نقاط رئيسية، هي كالآتي:

- المشكلة الأولى:

وتتعلق بطبيعة وضعهم القانوني داخل الدولة؛ بمعنى وضعهم كأقلية تتمتع بحقوق المواطنة والجنسية، أو كجالية تتمتع بالحقوق المتعارف عليها للأجانب المقيمين على أرض دولة ما.

والغالب على الظن، أنَّ سبب إثارة هذه القضية بعد الاستقلال، إنما يعود إلى أنَّ كلتا الجماعتين المعنيتين، أي "الإفريقية والآسيوية"، قد خضعتا لدولة استعمارية واحدة، هي إنجلترا؛ حيث كان التنقل بين شبه القارة الهندية، وبلدان شرق إفريقيا، أمراً ميسورا، ومرناً؛ ويتم ضمن مجال قوانين ومراسيم دولة واحدة، هي "الإمبراطورية البريطانية".

ومن هنا، فإنَّ استقلال شبه القارة الهندية "الهند والباكستان"، عام ١٩٤٧ أولا، ودول شرقي إفريقيا، في مطلع الستينيات، ثانياً، كان قد فرض مشكلة الوضع القانوني لهذه الجماعات في مناطق شرقي إفريقيا.

وهكذا، نلاحظ أنه بعد الاستقلال أبدى كثير من الآسيويين رغبة واضحة في الحصول على الجنسية البريطانية، فمن بين (٣٦٠,٠٠٠) آسيوي، اختار (٢٣٠,٠٠٠) منهم الجنسية البريطانية، ومن بين (٧٠,٠٠٠) آسيوي كانوا يقيمون في أوغندا عام (١٩٧١)، فإنَّ ثلثهم فقط كان يتمتع بصفة المواطنة، أما البقية فإنَّهم بم يكونوا يحملون الجنسية الإفريقية.[١]

وهكذا أصبح وضع الآسيويين القانوني في المنطقة على درجتين، الأولى: وهم الآسيويون الحاصلون على الجنسية الإفريقية لإحدى الدول الثلاث(تنزانيا- غينيا - أوغندا)؛ وهؤلاء يصح أن ينطبق عليهم، وضع الأقلية الوافدة للأسباب التي ذكرناها سابقاً. والثانية، وهم الذين يتمتعون بالجنسية البريطانية، أو الجنسية الهندية/

(١) إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

الباكستانية. وهؤلاء وضعهم القانوني، هو وضع الجالية؛ بمعنى أنَّهم من الأجانب، وبالتالي فلا ينطبق عليهم وضع "الأقلية"، لعدم تمتعهم بجنسية إحدى هذه الدول الإفريقية.

- المشكلة الثانية:

وهي ذات صبغة سياسية - اجتماعية؛ فأبناء الأقلية الآسيوية ورغم اسهاماتهم وخدماتهم الواضحة في المجال الاقتصادي، ولا سيما القطاعات التجارية والمهنية، إلا أنهم يواجهون صعوبات كثيرة تحدُّ من طموحاتهم، وتطلعاتهم السياسية رغم اكتسابهم الجنسية الإفريقية، ويعود ذلك إلى جملة أسباب، منها على سبيل المثال:

١. قلَّة عددهم وضآلة نسبتهم المئوية مقارنة ببقية السكان، والتي لا تزيد في أحسن الأحوال على (١٪)، وهذا يدفع بكثير منهم إلى الانصراف عن المساهمة في العمل السياسي، لأنَّ قلَّة عددهم لن يسمح لهم بالسيطرة على المراكز السياسية، أو أن يُسيَّروا البلاد وفق مصالحهم.

٢. نظرة الازدراء التي يواجهون بها من قبل الأغلبية الإفريقية إلى درجة أنَّ البعض يعتبرهم، أقلية غير مرغوب فيها، فالآسيويون بحكم وضعهم الاقتصادي، الجيد نسبياً، متهمون بممارسة الاستغلال، من وجهة نظر الأغلبية الإفريقية.

٣. إقامتهم في مناطق خاصة، فهم علاوة على كونهم يتمركزون في المدن والمراكز الحضرية، فإنَّهم يقيمون في أحياء خاصة ضمن هذه المدن أو المراكز ،وهذه الحالة ورثوها عن العهد الاستعماري؛ حيث فُرض عليهم الإقامة في أماكن خاصة، مع تعليم أبنائهم في مدارس خاصة بهم، إذ لم يكن مسموحا لهم أن يرسلوا أولادهم إلى مدارس الأوروبيين أو الأفارقة.[1]

زبدة القول، إنَّ هذا الوضع قد جعل من عملية اندماجهم، داخل النسيج

(1) Lamb (D), **The Africans Encounters from the Sudan to the Cape**, op. cit, p155.

الإفريقي المحلي، عملية في غاية الصعوبة، وصعبة المنال، لأنّه خلق نوعا من الحاجز الاجتماعي – السيكولوجي بين الفئتين. وقد استمر هذا الوضع حتى الوقت الحاضر، بحكم التواتر؛ إذ تكاد علاقاتهم الاجتماعية تقتصر على البعض منهم.

٤. الطبيعة الخاصة لكثير من أبناء الأقلية الآسيوية- بحكم وضعهم الديني- الاجتماعي؛ والذي يجعل نمط حياتهم يختلف بشكل كبير عن نمط حياة الأغلبية الإفريقية، وهو وضع يمنع اندماجهم بالمجتمع الإفريقي، بل إنَّ بعض تقاليدهم يمنع اندماج فئات منهم من الآسيويين مع بعضهم البعض؛ فكثير من الآسيويين لا يتزوج - مثلا - بعضهم ببعض، لأنَّ ثمة قيودا خاصة ومعقدة بالطبقات الاجتماعية (الأسيوية - الهندية)، تمنع مثل هذا الزواج. وهذا ما يحد كثيرا من عملية تفاعلهم داخل المجتمع الإفريقي، من جانب، ويُعقّد من جانب آخر، من عملية مشاركتهم في العمل السياسي العام.

ومع ذلك، فإنَّ قسماً من هؤلاء الآسيويين، قد مارس العمل السياسي بعد الاستقلال ووصل إلى مراكز متقدمة في الدولة، ومن بين هؤلاء نذكر "أمين جمال"، الذي شغل منصب وزير مالية تنزانيا في مطلع الثمانينيات، بيد أنَّه استقال من منصبه، وذلك لأنه لم يوافق على توصيات صندوق النقد الدولي الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في تنزانيا؛ أي أنَّه استقال لأسباب غير إثنية. علماً بأنَّ الحزب الوحيد الحاكم في تنزانيا (الحزب الثوري)، يسمح للمتجنسين بالانتماء إلى عضويته، وهذا يعني أنَّه بإمكان الآسيويين المشاركة في العمل السياسي.

- المشكلة الثالثة:

وهي المعضلة الأساسية التي يواجهها الوجود الآسيوي في شرق إفريقيا بعد الاستقلال، والتي نشأت بحكم وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتميز نسبيا، قياسا بالأغلبية الإفريقية من السكان، خاصة وأنَّهم كانوا عند الاستقلال يسيطرون على قطاع التجارة؛ حيث كانت لهم فيها نصيب الأسد فيها. وهذا ما أثار سخط القادة الأفارقة

الذين استلموا مقاليد الحكم في بلادهم بعد الاستقلال؛ إذ سعوا جاهدين إلى تغيير هذه المعادلة، لصالح الأغلبية الإفريقية من السكان، لذا، فإنَّهم رأوا أنَّ مصلحتهم اقصاء هؤلاء الأسيويين عن مواقعهم، أو على الأقل، تحجيم نفوذهم، وتأثيرهم الاقتصادي.

ومن هنا، فإنَّ الحكومات الجديدة التي ظهرت عقب الاستقلال في دول شرق إفريقيا، قد قامت بإجراءات عدة بهذا الاتجاه؛ فقد عملت دولة تنزانيا بتأميم مزارع السيزال التي تملكها الجماعات الآسيوية، ثم شرعت في تأسيس شركة وطنية للتجارة، وذلك لكسر الاحتكار الذي تمارسه هذه الجماعات في القطاع التجاري. ولكن، تنزانيا قامت في الوقت نفسه، بتعويض عدد من الملاك الذين تضرروا من اجراءات التأميم، أو الاشتراكية، ومن بين هؤلاء عدد من الأسيويين الذين يحملون جوازات سفر بريطانية.[١]

وفي غينيا، وعلى الرغم من أنَّ الجماعة الآسيوية أخذت في الآونة الأخيرة، تحاول الاندماج بالمجتمع الغيني، إلى درجة أنها بدأت تفقد الاهتمام بلغاتها الأصلية، وتعمق من روابطها بالمجتمع الكيني، على حساب موطنها الأصلي "الهند"، إلا أنها – مع ذلك – تواجه معاملة تمييزية (عنصرية) واضحة، إما بشكل علني، أو ضمني. ويمكن التماس هذه المعاملة في معظم المجالات؛ ولا سيما عند التقدم للعمل في مجال الخدمة العامة، أو الدخول إلى المؤسسة الجامعية؛ حيث تعطى الأولوية للأفريقي على حساب الآسيوي، حتى وإن كان كلاهما مواطنين في الدولة. إذ يلاحظ مثلا، أنَّ كليات أو أقسام الهندسة المعمارية، تفضل وبكل صراحة المواطنين من الأصل الإفريقي على نظرائهم من الأصل الآسيوي. كما أنَّ الضباط الذين هم من أصل أسيوي في الجيش الكيني، يشتكون من ضيق فرص الترقي إلى رتبة عسكرية أعلى من رتبة رائد. كما أنَّ المواطن الكيني من أصل آسيوي، يعاني عند السفر إجراءات عنصرية في المطار، أو محطات السفر، بخلاف نظيره الذي هو من أصل إفريقي، أو أوروبي.[٢]

وعلى صعيد أعمال التجارة والصناعة، فإنَّ السلطات الكينية شرعت في التضييق

(١) رجب حراز، **بريطانيا وشرق إفريقيا: من الاستعمار إلى الاستقلال**، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٢) إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

من فرص العمل التجاري، أو المهني بوجه الآسيويين منذ عام ١٩٦٧؛ وذلك ضمن سياسة اتبعتها الحكومة الكينية لتشجيع "أفرقة اقتصادها" من خلال حث مواطنيها من أصل إفريقي (كيني)، على مزاولة أعمال التجارة والصناعة.(١)

ولتحقيق هذه الغاية، قامت السلطات الكينية بمصادرة آلاف المحلات التجارية العائدة ملكيتها إلى الآسيويين، ولا سيما أولئك الذين لم يتحصلوا على الجنسية الكينية، ومنعتهم من القيام بأي نشاط تجاري في المناطق الريفية، وأعقب هذه الاجراءات تصريح لأحد المسؤولين الكينيين، وهو مساعد وزير الإسكان " شيكوكو" في بداية السبعينيات، من أن على الآسيويين أن يرحلوا إلى بلدهم الأصلي.

وقد أدت هذه الاجراءات التي اتخذتها كينيا، إلى هجرة عدد كبير منهم إلى خارج البلاد. وقد تجسدت المشكلة الآسيوية بشكل واضح جدا في دولة " أوغندا"؛ وذلك عندما تعرض الوجود الأسيوي لعملية طرد جماعية كبرى في عام (١٩٧٢)، على الرغم من أنَّ ثلثهم كان حصل على الجنسية الأوغندية.(٢)

أما البقية، فإنها قسما كبيرا منها كان يتمتع بحمل جوازات سفر بريطانية، علما أنَّ سبب هذه العملية إنَّما يعود إلى رغبة الرئيس الأوغندي الأسبق، " عبدي أمين (١٩٢٥-٢٠٠٣)"، لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الأوغندي من الهيمنة الأجنبية، أو حتى الوافدة التي تتمتع بالجنسية الأوغندية. ومن هنا، فإنَّه اصطدم بالجماعة الآسيوية، التي كانت تسيطر على معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية والتجارية في البلاد، ولا سيما وأنَّ الرئيس "أمين"، فشل في اقناع الشرائح الميسورة في استثمار المزيد من الأموال في البلاد؛ مما أدى بالنتيجة إلى اتخاذه قراراً بطردهم من البلاد، وخلال مدة لا تتجاوز الستين يوما، وتسليم المشاريع الصناعية والتجارية التي كانت بحوزتهم، إلى أيدٍ أوغندية وطنية من "أصول أوغندية".

(1) Lamb (D), The Africans Encounters from the Sudan to the Cape, op. cit, 158.

(٢) إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

ولكن توقعاته في الحصول على منفعة اقتصادية أو فائدة مادية من عملية تهجير الآسيويين، أو الإفادة من ملكيتهم أو ثرواتهم المتروكة (المسلوبة)، كانت في غير موضعها؛ ذلك أن ملكة هؤلاء الآسيويين قد تمَّ السيطرة عليها من قبل بعض موظفي الحكومة، وضباط القوات المسلحة، ولحسابهم الخاص، ودون تمكين الدولة من الإفادة منها. كما أنَّ الاقتصاد الأوغندي، قد تضرر كثيرا بسبب هذا الإجراء؛ ذلك لأنَّ هذه الحملة قد أدت إلى نقص في بعض الكوادر والمهارات التي تحتاجها أوغندا، وخاصة في قطاعي التعليم والصناعة؛ مما دفع بالرئيس عيدي أمين – نفسه – إلى إرسال وفدين إلى باكستان خلال عامي (١٩٧٤– ١٩٧٨) على التوالي، لطلب كوادر فنية ماهرة لسد النقص الحاد في القوة البشرية، الذي حصل بالفعل من عملية التهجير المذكورة.[١]

خلاصة القول، استنادا إلى المعطيات السالفة الذكر، يمكننا القول أنَّ مشكلة الآسيويين في عقد الثمانينيات قد خفَّت جدَّتها بشكلٍ ملحوظ؛ وذلك لعدَّة أسباب منها، على سبيل المثال، انخفاض أعدادهم بشكلٍ كبير عن السابق، إذ لم يبق منهم إلا أعدادٍ قليلة في الدول الثلاث؛ فمثلاً لم يبق منهم في أوغندا عام ١٩٤٧، سوى بضعة آلاف. وبالتالي، فإنَّ وجودهم لم يعد يُشكِّل تهديداً جدياً للأغلبية – ولا سيما في أوغندا – إن على صعيد التجارة أو الوظائف؛ علاوة على أنَّ الاقتصاد الإفريقي في البلدان الثلاث، قد أصبح بحاجة ماسة إلى خبرتهم ومهارتهم، وخاصة في بعض الأعمال والحرف التي يجيدونها، ويبرعون بها، والتي تعود – بطبيعة الحال – بالمنفعة على ذلك الاقتصاد؛ كما أنَّ مضي فترة زمنية طويلة نسبيا، على وجود عدد منهم، أدى إلى انصار هذا العدد في نمط تلك المجتمعات.

---

(١) روزا إسماعيلوفا، **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية: هل يمكن حلها؟**، ترجمة سامي الرزاز، القاهرة: دار الثقافة الجديد، ١٩٨٣، ص ٨٣.

(المبحث الثالث)

الوجود الشامي (اللبناني)في منطقة إفريقيا الغربية: السمات والخواص

بعد أنْ تعرفنا على طبيعة وخصوصية الوجود الآسيوي (الهندي والباكستاني) في منطقة شرق إفريقيا، خلال القرن العشرين، وتبين لنا عبر صفحات هذا البحث، بأنَّه كان – على الرغم من قلَّته – وجوداً فريداً ومميزاً؛ وذلك من خلال الأثر الكبير الذي تركته الجماعات الآسيوية في المجتمع الإفريقي، ومشاركتها الفعَّالة في الاقتصاد والسياسة، على الرغم من المشاكل التي واجهتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، من قبل الحكومات الجديدة.

وتماشياً مع الخطة المنهجية التي رسمناها في بداية دراستنا هذه، والمتمثلة في ربط شرق إفريقيا بغربها، يتوجب علينا الآن، التطرق إلى الحضور الشامي (اللبناني) في منطقة إفريقيا الغربية، على اعتبار أنَّ كلتا الهجرتين قد وقعتا في نفس الفترة الزمنية تقريباً، فكان لزاماً علينا الحديث عن الهجرة الشامية، لمعرفة أسبابها، ومراحلها، وخصوصيتها، على اعتبار أنَّ العامل المشترك بينهما هو عامل الدين؛ فمنطقة إفريقيا الغربية – كما هو معروف – معظم ساكنتها كانت تدين بالعقيدة الإسلامية، وهذا ما سيجعل الهجرة الشامية، تتميز بمميزات خاصة ميزتها عن هجرة الجماعات الأسيوية، المنتمية إلى شبه القارة الهندية. فماذا عن هذه الهجرة؟ وماهي أهم أسبابها و مراحلها؟ وكيف أثَّر الشاميون في المجتمع الغرب إفريقي؟

أولاً – البدايات الأولى للوجود الشامي في إفريقيا الغربية:

يصعب وضع تاريخ محدد كنقطة بدء للهجرة الشامية إلى منطقة إفريقيا الغربية؛ حيث كانت الأقطار العربية المجاورة وفى مقدمتها مصر، في البدء، محط أنظار المهاجرين الشاميين، ثم اتجهت الهجرة بعد ذلك صوب قارتي أمريكا الجنوبية والشمالية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ التي سُمع بها وبثرائها اللبنانيون لأول مرة من أعضاء البعثات التبشيرية الأمريكية التي وفدت على لبنان آنذاك.

وتشير بعض الدراسات إلى أنَّ الهجرة إليها ظلت ضئيلة العدد، ولم تأخذ في التزايد إلا منذ العقد الأخير من القرن ١٩م؛ إذ بدأ المهاجرون يقصدونها بالعشرات والمئات. وكانت المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية، أولى محطات الهجرة الشامية إلى تلك المنطقة، خصوصًا في "المقاطعات الأربع" وهي: مقاطعات سان لويس، ودكار، وغوري، وروفيسك، التي أصبحت في سنة ١٨٧٠، تتمتع بحقوق المواطنة، وساعدت الاقتصاد المحلي على النمو بسرعة.(١)

وعلى صعيد المناطق الإفريقية التي خضعت للاستعمار البريطاني، وبالنظر إلى عدم احتفاظ السلطات الاستعمارية بسجلات موثوق بها عن المهاجرين الأوائل إلى مستعمراتها، تتضارب الأخبار المتعلقة بهجرة الشاميين إلى غرب إفريقيا الإنكليزية؛ حيث يرى البعض أنَّ أول مهاجر لبناني إلى مناطق النفوذ البريطانية وصل إلى سيراليون العام (١٨٨٠)، ويرى آخرون أنَّ أول موطئ قدم للبنانيين في المستعمرات البريطانية في إفريقيا الغربية كان منطقة ساحل الذهب (غانا) العام (١٨٧٠). والغالب على الظن، أنَّ سيراليون هي من أولى المناطق في غرب إفريقيا الإنكليزية، التي شهدت هجرة الشاميين إليها، باعتبار أنَّها كانت نقطة توقّف لكل السفن المتجهة نحو مناطق المستعمرات الإنكليزية.

وعليه، يمكننا القول أنَّ المهاجرون الشاميون تركزوا في معظم المناطق المهمة من غرب إفريقيا، إنطلاقاً من موانئها الساحلية التي استقبلت المهاجرين اللبنانيين الأوائل، الذين كانوا ينتقلون من بيروت إلى مرسيليا، ومنها إلى دكار ثم كوناكري وفريتاون، ومن ثم إلى لاغوس، وكانت الرحلة تستغرق تقريبا شهرين. لذا كانت المدن الساحلية في غرب إفريقيا بمثابة معابر وجسور مهمة لهجرة اللبنانيين إلى داخل مناطق غرب القارة.(٢)

ويمكننا تقسيم مراحل الهجرة الشامية إلى منطقة إفريقيا الغربية، إلى خمسة مراحل

(١) مروة كامل، **نحن في إفريقيا**، (دار النشر غير مذكور)، بيروت، ١٩٣٨. ص ١٩١.

(2) Desbordes, J.G. **L'immigration libano-syrienne en Afrique Occidental Française**. Imprimerie Modern. Poitier, 1938. P. 42

أساسية هي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

تبتدأ من أواخر القرن ١٩م، إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، واتسمت الهجرة في هذه المرحلة بالفردية، ثم أخذت في النمو بصورة متزايدة. وقد غلب عليها في البداية عنصر الشباب الذكور، نتيجة تفشي البطالة، و تردي الأوضاع الاقتصادية في متصرفية لبنان الخاضعة أنداك للدولة العثمانية، ولرغبة الكثير من هؤلاء الشباب في الهروب من التجنيد الإجباري، الذى كانت تفرضه السلطات العثمانية في ذلك الوقت. ونشطت خلال هذه المرحلة من مراحل الهجرة، عمليات تهريب البشر على متن سفن الشحن لقاء مبالغ من المال في ظروف صعبة نتج عنها اختفاء العديد من المسافرين وانقطاع أخبارهم.

وقد أوجدت الهجرة الأولى ما يُعرف بالمنحدرين من أصل شامي ومعظمهم تجذر في غربته، وأسس عائلات حمل كثير من أفرادها جنسية هذه المغتربات، لاسيما غير الإفريقية جنوب الصحراء. وانخرطوا في مجتمعاتها على الرغم من أن معظم أبناء هذه المرحلة، لم يكن يفضلون الاستقرار الدائم بدول المهجر.[١]

المرحلة الثانية:

وتنحصر هذه المرحلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويمكن اعتبارها هجرات متلاحقة شجعتها سلطات الانتداب الفرنسي خاصة نحو مستعمراتها في قارة

---

(١) ينبغي التأكيد على أن الكثير من الرعيل الأول من المهاجرين الشاميين لم يتم استيعابه في مجتمعات دول المهجر، وذلك بفعل عاملين متناقضين أولهما: أن هؤلاء المهاجرين قد قوبلوا بالرفض، والإبعاد، والنبذ من كثير من أهل المجتمعات المستقبلة؛ في ظل النظر إلى هؤلاء المهاجرين كغرباء منافسين على خيرات البلاد وثرواتها، والعامل الثاني يتعلق بالمهاجرين أنفسهم، الذين وقفوا موقف الدفاع عن النفس والاعتداد بالذات من خلال التمسك بقيم وعادات مجتمعهم والإصرار على العودة لأوطانهم متى سمحت الظروف بذلك، على تفاوت بين هؤلاء المهاجرين بفعل اختلاف طوائفهم الدينية والعرقية وباختلاف البلاد والأقاليم التي هاجروا اليها.

إفريقيا، وقد حافظت هذه الفئة على جنسيتها الشامية، ساعد على ذلك قرب المسافات، وتطور قطاع النقل والاتصالات، وكذلك عدم وجود دول إفريقية مستقلة في ذلك الحين. ولكن الملاحظ في هذه المرحلة، أنَّها لم تعد مقتصرة على الذكور البالغين فقط، بل شملت كذلك النساء والأطفال، الأمر الذي يعكس نوعاً من اطمئنان المهاجرين إلى تلك المناطق التي هاجروا إليها. وقد اتجهت تيارات الهجرة إلى ستة أقاليم خاضعة للسيطرة الفرنسية هي: السنغال وغينيا والسودان الفرنسي (مالي الحالية) والداهومي (بنين الحالية) والنيجر وموريتانيا، بالإضافة إلى مستعمرتي غامبيا وسيراليون الإنكليزيتين، ومستعمرة غينيا البرتغالية (غينيا الاستوائية حالياً).

وبعد سنة ١٩١٨ وقعت مستجدات ساهمت في الرفع من إيقاع الهجرة الشامية صوب إفريقيا الغربية؛ فالطلب على المنتوجات المدارية التي تزخر بها المنطقة تزايد نتيجة لتزايد طلب أوروبا المدمرة، والعديد من فرنسيي إفريقيا الغربية الذين ذهبوا إلى الجبهة لم يعودوا أبداً، لذا فإنَّ فرنسا التي فرضت انتدابها على لبنان، منحت تسهيلات متعددة لمن يود الهجرة إلى إفريقيا الغربية، وأصبح اللبنانيون يتمتعون بها بوضعية "المحميين". هكذا وصل عدد الشاميين المقيمين بإفريقيا الغربية الفرنسية عام ١٩٢١ إلى حوالي (٧٧١٩)، انتقل عدد منهم بعد ذلك إلى المستعمرات الإنجليزية في إفريقيا الغربية بسبب إغرائها الاقتصادي)، بينما وصل عام ١٩٢٩ إلى(٨٠٩٣).[1]

المرحلة الثالثة :

وتمتد من الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الحرب اللبنانية(١٩٤٥- ١٩٧٥)، وتشكل هذه المرحلة نقطة بارزة في تاريخ الهجرة الشامية؛ حيث أخذت في خط تصاعدي نتيجة لعوامل، مثل انسداد أبواب عدد من بلدان أمريكا؛ التي فرضت قوانين صارمة

(١) كان توزيعهم داخل المستعمرات الفرنسية كما يلي: السنغال ٤٥٤٩، غينيا ١٤٥٠، ساحل العاج ١٤٥٠، السودان ٦٠٦، الداهومي ٣٢، النيجر ٦. راجع: عبد الواحد أكمير، "**المغاربة واللبنانيون في إفريقيا الغربية**"، في مجلة فكر ونقد، عدد (٨٧)، ٢٠٠٧، الرباط: دار النشر المغربية، صص ٣٣- ٤٤، ص ٣٥.

على دخول المهاجرين، واستقدام عدد من قدماء المهاجرين لذويهم وأصدقائهم، ثم خلق خط جوي موسمي يربط بلاد الشام بإفريقيا الغربية الفرنسية. وقد وصل عدد الشاميين في إفريقيا الغربية الفرنسية عام ١٩٤٩، حسب الإحصائيات الرسمية، إلى ٨٣٩٨ (٧٥٪) منهم في مستعمرة السنغال، بينما وصل عددهم في بقية المستعمرات الأوربية بإفريقيا الغربية عام ١٩٥١ إلى (٥٧٠٠).[١]

ومما يلاحظ على تيار الهجرة في هذه المرحلة، أنَّه قد ترافق معه تغيير نوعي في المستوى الثقافي للمهاجرين؛ حيث تزايدت نسبة المهنيين والفنيين، والعناصر المتعلمة تعليما عاليا، والمدربة بين المهاجرين، وهو الأمر الذى سيمثل السمة الرئيسية للهجرة الشامية في المراحل التالية، على خلاف الحال في المراحل السابقة.

المرحلة الرابعة:

وتمتد من بدء الحرب اللبنانية وحتى نهايتها(١٩٧٥- ١٩٩٠)، ستعرف إفريقيا الغربية هجرة شامية جديدة، ستكون وجهتها الأساسية ساحل العاج؛ التي سيتضاعف عدد الشاميين فيها نتيجة لذلك حوالي عشر مرات، ثم بنسبة أقل إلى السنغال وسيراليون. وكان من آثار الحرب في لبنان رجوع عدد كبير من المواطنين اللبنانيين إلى نيجيريا، وتبع ذلك أيضاً وفود أعداد صغيرة جديدة هرباً من ظروف الحرب القاسية.

المرحلة الخامسة:

وتبدأ مع انتهاء الحرب الأهلية؛ حيث شهدت هذه المرحلة ملامح استقرار سياسي واقتصادي في الساحة اللبنانية، إلا أن النقص في فرص العمل دفع بالكثير من

---

(١) جاء توزيعهم بالنسبة لإفريقيا الغربية الفرنسية كما يلي: السنغال ٦٢٧١، غينيا ١٧٨٢، السودان ٢٧٠، فولتا العليا (بوركينا فاسو الحالية) ٥٠، الداهومي (بنين الحالية) ١٩ موريتانيا ٦. أما في بقية إفريقيا الغربية فكان توزيعهم كما يلي: نيجيريا ١٩٠٠، غانا ١٨٠٠، غامبيا ٤٥٠، غينيا بيساو ٥٥٠، أنكَولا ١٠٠٠. نقلاً عن:

-Gayet, George. **Les Libanais et les Syriens dans l'Ouest** Africain. Paris, 1953. P. 163.

الشباب من أصحاب الكفاءات إلى البحث عن أفق للرزق أرحب في المهجر. وبخلاف هجرات المراحل السابقة التي كانت تهم مختلف الطوائف، فإنَّ هجرة ما بعد الحرب الأهلية أهمت بالأساس الشيعة القادمين من الجنوب والذين يمثلون حوالي (٩٠ ٪)من مجموع المهاجرين الشاميين.

وسوف يبقى إيقاع الهجرة مرتفعاً من لبنان خلال السنوات الأخيرة، فحسب تقرير للأمم المتحدة، غادر هذا البلد نحو الخارج ما بين مايو (١٩٨٩ و مايو ١٩٩٠ حوالي ١٢٠ ألف مهاجر)، نسبة مهمة منهم توجهت نحو إفريقيا الغربية، والتي يقدر عدد الشاميين بها في الوقت الحاضر بحوالي ربع مليون شخص.[١]

ثانياً – أسباب الهجرة الشامية إلى منطقة إفريقيا الغربية:

تعددت الأسباب والدوافع التي كانت وراء عملية الهجرة من بلاد الشام إلى منطقة إفريقيا الغربية، منها ما هو سياسي مرتبط بتردي الأوضاع الأمنية، وذلك بعد تعرضها إلى سلسلة من الحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية. وكذلك، من يرجَّح العامل الديني سبباً من أسباب هذه الهجرة؛ خاصةً بعد سقوط الدولة العثمانية، حيث كان هناك اضطهاد ديني ضدَّ المسيحيين المارونيين، مما دفع كثير منهم للهجرة إلى قارات متعددة كأمريكا الشمالية والجنوبية، ومنطقة غرب إفريقيا. ويرى هذا الفريق أنَّه على إثر الصراع المسيحي – الإسلامي، والمسيحي – الدرزي، والآثار السلبية التي نتجت عن ذلك في منتصف الخمسينيات، بدأت الهجرات اللبنانية إلى خارج القارة الآسيوية بصورة منتظمة ومكثفة

ويرفض بعض المؤرخين المعاصرين نظرية الاضطهاد السياسي الديني هذه، ويعزي الهجرة خارج الأرض الشامية إلى عوامل اقتصادية، لأنه حسب منظوره أنَّ المهاجرين الذين تركوا بلاد الشام في الفترة ما بين (١٨٦٠ – ١٩٢٠م)، كانوا أساسا من الفلاحين الذين لا يملكون شيئا، أما عن مناطق الهجرة فإن بعض الدراسات تذكر

(١) أحمد عطية سالم، "**الجاليات العربية في إفريقيا**"، المجلد السادس، أكتوبر ١٩٨٣، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، صص ٩٧-١٠٧، ص ١٠٤.

أن أغلبية المهاجرين إلي إفريقيا كانوا من مسيحيي جنوب لبنان وذلك في الفترة التي سبقت عام (١٩٢٠م).

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت المهاجرين الشاميين للتحول نحو إفريقيا الغربية التعقيدات التي طرأت عام ١٨٦٠م على شروط الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من بلدان العالم فكانت إجراءات الهجرة تتطلب وثائق خاصة بالسفر، وشروطا صحية للمهاجرين شديدة التعقيد، وعندما كان وكلاء السفر في مرسيليا يطلعون المهاجرين الشاميين على هذه الأمور ،كان بعضهم يبحث عن خيارات أخرى. وكانت أفضل الخيارات هي السفر إلى إفريقيا؛ حيث لم تكن هناك قيود تذكر، خصوصا مع سهولة الحصول على التأشيرة التي أصبحت تمنحها القنصلية الفرنسية في بيروت. والحق أنه إذا كان البعض يقتنع بذلك ويسافر إليها عن طيب خاطر، فإن البعض الآخر لم يكن يعلم أنَّه وصل إفريقيا الغربية وليس أمريكا إلا بعد وصول الباخرة إلى المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.

معطى القول، يمكن إيجاز الأسباب المؤدية للهجرة الشامية بصفة عامة، وإلى إفريقيا الغربية بصفة خاصة في الفترة الزمنية الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر في النقاط التالية:

١- الوضع الاقتصادي المتردي والذى عرفته بلاد الشام في مراحل عدة من تاريخها، وهذا الوضع انعكس سلبا على الوضع المعيشي للسكان، مما دفع بهم إلى التفكير بالهجرة خارج البلاد.

٢- الظروف السياسية التي عانى منها الشاميون، وخاصة في فترة الحكم العثماني.

٣- انتشار الأمراض والأوبئة واستشراء المجاعة خلال الحرب العالمية الأولى.

٤- السعي وراء تحسين الوضع المعيشي للفرد والرغبة في الارتقاء الاجتماعي.

٥- الأجور المغرية والفرص الجديدة التي عرضت على المهاجرين الأوائل، والإغراءات المالية والوظيفية التي تعطى للكفاءات الشامية في الخارج، وخاصة في

البلدان العربية المصدرة للنفط .

٦- الحروب التي عصفت ببلاد الشام وخاصة الحرب الأخيرة والتي استمرت لأكثر من عقد من الزمان، وما رافقها من ظروف أثرت في الوضع الاقتصادي والمعيشي.

٧- ضآلة فرص العمل والتي وإن توفرت فإنها غالبا ما تكون معروضة بأجور هي دون تطلعات أصحاب الكفاءات .

٨- تدني الرواتب بشكل عام وخاصة في القطاع العام.

٩- ازدياد عدد خريجي الجامعات والتي تتخطى فرص العمل المعروضة سنويا مما يفرض أن تكون بلاد الشام بلدا مصدرا للعقول .

١٠- ورود أخبار النجاحات التي أصابها بعض المغتربين ورغبة بعض الشاميين المقيمين في حذو وسلوك درب الهجرة. وفي هذا الجانب، يقول كامل مروة في كتابه "نحن في إفريقيا": **وصلت الأخبار إلى مرسيليا بنجاح هؤلاء المغامرين، وصلت وفيها كثير من المبالغة، فقد قال لي أحد مهاجرينا المتقدمين في السن، أنَّ الاشاعات التي انتشرت يومئذٍ كانت تزعم أنَّ الذهب يتدفق كالمطر على المهاجرين. وكان لهذه الأخبار، تأثيرها السريع، فعدَّل كثيرون عن متابعة السفر إلى أمريكا، واتجهوا صوب إفريقيا الغربية على بواخر الشحن.**[١]

١١- حب المغامرة واستكشاف آفاق عالم جديد.

١٢- وجود أقارب في بلد الاغتراب قد يسهل في اتخاذ قرار الهجرة؛ وذلك نظرا للدعم الذى يمكن أن يقدمه الأقارب عبر تحمل أعباء فترة التكيف في الاستقبال، وعبر توفير المتطلبات الضرورية القانونية للهجرة.[٢]

---

(١) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ١٩٣.

ثالثاً – الشاميون في الاقتصادي الإفريقي: (أيُّ دور)

كما هو الحال بالنسبة لمواطنيهم في العالم الجديد، فقد كانت التجارة المتجولة أول نشاط اقتصادي مارسته الجالية الشامية بإفريقيا الغربية، وعلى اعتبار أنَّ هذه المهنة لها طابع مؤقت؛ حيث تدوم بين (ثلاث وخمس سنوات) قبل الاستقرار في محل تجاري، فمن المحتمل أن يكون المدعو "نجيب أبو عكر"، الذي فتح محله في مدينة "سان لويس" السنغالية، عام(١٨٩٧) هو أول تاجر لبناني مستقر بإفريقيا الغربية، على اعتبار أنَّ الهجرة إلى هذه المنطقة بدأت عام (١٨٩٢).[١]

غير أننا لا نجد اسم هذا الشخص ولا اسم أي لبناني آخر ضمن اللوائح المخصصة للتجار المستقرين التي وردت في حوليات السنغال في سنة ١٨٩٧، وكذا في السنوات المتبقية من القرن التاسع عشر، بل إن كل الشاميين الذين ظهرت أسماؤهم في هذه اللوائح هم باعة متجولون. أما أول ذكر للبناني يمتلك محلاً تجارياً فقد ورد في حوليات عام ١٩٠١، وكان هذا المحل على درجة من الأهمية بدليل أنَّه صنَّف ضمن متاجر البيع بالجملة.

وقد ظلَّ التأثير الاقتصادي الشامي محدوداً إلى غاية الحرب العالمية الأولى؛ حيث استفاد الشاميون من الفراغ الذي خلَّفه التجار الفرنسيون الذين ذهبوا إلى الجبهة خلال هذه المرحلة، والتي تمكنوا فيها من اللغات الإفريقية وتعرفوا على أحوال البلد؛ حيث لم يعد وجودهم مقتصراً على المدن والمناطق القروية بل توغلوا في الأدغال، وهو ما ساعدهم على تحقيق نجاح سريع، خصوصاً وأنهم أصبحوا وسطاء بين الوكالات التجارية الفرنسية الكبرى، والسكان الأصليين، حيث كانوا يبيعون هؤلاء المنتوجات المصنعة ويحصلون منهم على المحاصيل الفلاحية المعدة للتصدير. هذا النجاح سمح لعدد منهم بالعودة إلى المدن؛ حيث فتحوا محلات تجارية مزدهرة للبيع بالجملة، كما أن

---

(١) يذكر لنا الباحث كامل مروة، باعتبار مصدراً موثوقاً قد زار المنطقة، بأنَّ السنغال هي أول بقعة وطأوها المهاجرون الشاميون، وذلك في المدة الواقعة بين (١٨٨٠ - ١٨٨٥م). راجع: كامل مروة، نحن في إفريقيا، ص ١٩٦.

بعضهم تحولوا إلى كبار المستوردين للمنتوجات المصنعة مباشرة من أوربا، وأصبحوا الممولين الرئيسيين لمواطنيهم من تجار الجملة والتقسيط.[١]

وفي ذات الإطار، احتكر التجار الشاميون تجارة الكولا، ويستوردون أكثر حاجياتهم من ساحل العاج، ومن سيراليون وغامبيا. ولم يتجه المهاجرون بالزراعة لأنَّ أرض السنغال رملية حارة، تحتاج إلى مياه غزيرة ليست متوفرة، وتتطلب عناية متواصلة مرتفعة الثمن، ومع ذلك فقد غرس بعضهم بساتين قليلة. وفي داكار، توجد عدة مطاعم وفنادق تعود ملكيتها للتجار الشاميين، وفيها أيضاً ثلاثة معامل للحلويات، وآخر لصنع الحقائب، وفي مدينة كولخ السنغالية يوجد أيضاً مصنعاً للدباغة.[٢]

وسوف تعرف سنوات العشرينات من القرن العشرين منافسة شديدة بين التجار الأوربيين والشاميين في إفريقيا الغربية، وهكذا ففي سنة ١٩١٩ نجد في مدينة "تييس" Thiès (بالسنغال) (٥٠) محلاً تجارياً يمتلكه أوربيون، مقابل (١١) محلاً يمتلكه شاميون، وفي قرية "بامبي" Bamby بنفس المستعمرة نجد (٤٧) محلاً يمتلكه أوربيون مقابل (٤) محلات في ملكية لبنانيين، لكن عشرين سنة بعد ذلك نجد في "تييس" (١١) محلاً تجارياً أوربياً مقابل (٢٠٠) محل لبناني، وفي "بامبي" (٢٠) محلاً أوربياً مقابل (١٠٥) محل لبناني، وهذا ما يعني أن المنافسة حسمت لصالح الشاميين.

سمح هذا النجاح التجاري للبنانيين بتنويع مجالات تخصصهم، حيث تم الاستثمار منذ الأربعينات في الصناعة الخفيفة وكذا في قطاع النقل خصوصاً نقل المحاصيل الفلاحية من الأدغال والمناطق القروية إلى الموانئ. غير أن أهم قطاع جلب اللبنانيين خلال هذه المرحلة هو العقار، وقد ساهموا بما شيدوه من مبان في منح عدد من مدن إفريقيا الغربية أساساً دكار وأبدجان الشكل الذي أصبحت عليه اليوم، وهكذا فقد وصل عدد البنايات التي شيدوها في دكار وحدها إلى غاية سنة ١٩٥٨ إلى ٤٠٠، كما أنهم شيدوا إلى غاية سنة ١٩٩٠، (٨٠٪) من بنايات ساحل العاج (أكثر من

(١) عبد الواحد أكمير، "**المغاربة واللبنانيون في إفريقيا الغربية**"، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ١٩٩.

نصفها في أبدجان).

بجانب ذلك، سجَّل خلال التسعينات حضور لبناني قوي في قطاعات اقتصادية أخرى، ففي ساحل العاج حيث توجد أهم جالية شامية بإفريقيا الغربية من حيث العدد، والثقل الاقتصادي، حيث يتحكم الشاميون في حوالي (٦٠ ٪م) ن القطاعات الاقتصادية الحيوية؛ بحيث يمتلكون بها (١٨٠) مؤسسة صناعية ويسيطرون على (٧٠٪) من تجارة الجملة، و(٥٠٪) من تجارة التقسيط، و(٨٠٪) من شركات جمع وتصدير القهوة والكاكاو، و(١٧٪) من سيارات الأجرة. الأمر الذي حرصت قيادات البلاد المتوالية على التنويه والإشادة به. حيث وصف الرئيس المؤسس للدولة العاجية "هوفوبيه بوانييه"[1] اللبنانيين بالقول: "اللبنانيون عطاء من السماء وقد أرسلهم الله هدية لنا، وإذا كان من وجود للصناعة في هذا البلد، فالفضل يعود إلى نشاط اللبنانيين وذكائهم". هذا الأمر هو ما دفع الرئيس العاجي لوران غباغبو إلى التصريح بأن اقتصاد البلاد بيد اللبنانيين، وهو أمر تضمن في ثناياه الترحيب بالدور اللبناني والاعتراف بفضله على الاقتصاد الأيفواري، لكنه من جانب آخر تضمن تأليباً ضمنياً للجماعات الرافضة الوجود اللبناني في ساحل العاج، على نحو أفرز ممارسات عدائية وانتقامية ضد الجالية اللبنانية في البلاد خلال ما شهدته من نزاعات مسلّحة. وفي سيراليون كانوا يسيطرون إلى مطلع التسعينات على (٨٠٪) من تجارة الماس والذهب، وقدرت ثروة "جميل محمد

(١) **هوفوبيه بوانييه (١٩٠٥- ١٩٩٣)**: هو أول رئيس لدولة ساحل العاج، شغل عدة مناصب وزارية في الحكومة الفرنسية قبل أن يقود ساحل العاج بعد الاستقلال في عام ١٩٦٠. لعب طوال حياته، دوراً هاماً في السياسة وفي عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا. ازدهرت دولة ساحل العاج اقتصاديًا تحت قيادة أوفوي بوانيي المعتدلة سياسيًا. وأصبح هذا النجاح غير المألوف في غرب أفريقيا المليء بالفقر يعرف باسم "المعجزة الإيفوارية". وكان ذلك بسبب مزيج من التخطيط السليم والحفاظ على العلاقات القوية مع الغرب (خاصة فرنسا) وتطوير صناعات البن والكاكاو المهمة في البلاد. راجع:

Catherine Boobe Commerce in Cote D'lvore: Ivoirianisation without Ivoirian Traders". The Journal of Modern African Atudeis (Cambridge: Cambridge University Press, vol. 31 ,no,1 Mar , 1993), p. 70.

سعيد"، وكان أهم رجل اقتصاد في البلاد (بـ٦٠٠) مليون فرنك فرنسي.[١]

وفي **بوركينا فاسو** يسيطر الشاميون على ما يقرب من(٦٠ في المئة) من حجم التعاملات التجارية والصناعية في البلاد.

زبدة القول، يتمتع الشاميون بوضع اقتصادي قوي ومميز في معظم الدول الإفريقية التي يتواجدون فيها، خاصة فيما يتصل بقطاعات تجارة الجملة، والاستيراد التي تمثل المجال التقليدي لعمل الجالية الشامية.

وإلى جانب هذه الأنشطة الاقتصادية، نشأت تجارة جديدة ألا وهي " تجارة البضاعة البلدية"؛ أي المواد المستورة من الوطن، مثل السمن والزيت، والعدس، والفول والحمص، والبرغل والحلاوة الطحينية، والدبس، والسكاكر والحلويات.. ألخ. وتلقى هذه التجارة رواجا كبيرا؛ بسبب كثرة عدد الجالية الشامية، ولا تخلو بلدة كبيرة من وجود محلات مخصصة لها؛ بحيث يستطيع المهاجر اللبناني – السوري، الحصول على جميع العناصر الغذائية اللازمة لطهي المأكولات الشرقية العزيزة عليه، وفي مقدمتها "الكبة".

ويستورد تجار هذه البضاعة معظم بضائعهم من الوطن، وقليل منها من إيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال، وترد من الوطن أيضاً الأحذية والحقائب، وبعض المصنوعات الوطنية الأخرى كمنتوجات معمل "الكونسروة" في دمشق، وعليه، أنَّ نسبة استهلاك البضائع الشامية قليلة في الوقت الحاضر، ولو كان عندنا مكتب اقتصادي يزود المهاجريين بتفاصيل البضائع الوطنية ومصادرها، لوجدت سوقا في المهاجر الإفريقية، كما يمكن أن نجد بعض المنتوجات الإفريقية رواجا في بلادنا كالجلود، والقهوة، والأخشاب.[٢]

---

(١) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

- **التأثير الشامي في مجال الزراعي:**

تمتاز التربة الإفريقية بأنَّها تربة غنية، ونشيطة بصورة مدهشة، فإذا استثنينا بعض مناطق في السنغال والسودان والنيجر، وجدنا أنَّ الاخضرار لا ينقطع طوال فصول السنة، والمواسم الزراعية متواصلة لفصل الأمطار، والندى، والرطوبة. لكن على الرغم من ذلك، لم تلقى الزراعة اهتمام وحظوة الشاميين، لأنَّ أغلبهم قد جاء من مناطق زراعية هاربين من الزراعة.

والجدير بالذكر، أنَّ الزراعة في منطقة غرب إفريقيا تتطلب خدمة قاسية قبل أنْ تدر على صاحبها النتيجة المرجوة. يجب أن يرعاها بصورة دائمة، وينفق عليها بسخاء، ويعتني بتسميد الأرض، ويحسن معاملة العمال. فمن الطبيعي تجاه هذه الحالة أن يولي المهاجر المشرقي وجوههم شطر الناحية التي تدر عليهم الربح السريع، أقصد التجارة.

ورغم ذلك كلَّه، اتجهت فئة صغيرة منهم نحو الزراعة؛ ففي غينيا الفرنسية خمسون شاميا تقريبا يعملون في زراعة الموز، وفي شاطئ ساحل العاج، عشرة يشتغلون في زراعة القهوة والكاكاو. وفي السنغال توجد ستة بساتين للأزهار، وجميع الذين احترفوا الزراعة يجنون نتائج حسنة.

وتستورد المستعمرات الإفريقية الأربع، كميات مهمة من الأثمار من أوروبا وأفريقيا الجنوبية، وأمريكيا الشمالية، والجنوبية؛ كالتفاح، والاجاص، والعنب، والبطيخ، والبرتغال، وتباع هذه الفواكه بأسعار مرتفعة بالنسبة للمناطق الغرب إفريقية. وقد ثبت أنَّ التربة الإفريقية تستطيع أن تنبت بعض هذه الفواكه، بشيء من الصبر والنفقة والعناية على أساليب الري الحديث.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الزراعة لن تستهوي مهاجرينا كالتجارة، خصوصا وأنها تقيد العامل به وتربطه إلى مكان واحد لسنوات لا حدَّ لها. وقد سمعت – يقول كامل مروة – بعض الرجال الرسميين في مختلف المستعمرات الإفريقية يشكون من عدم إقبال

مهاجرينا على الزراعة، والنفور منها بشكلٍ ملفت للنظر.[١]

ومما يجدر ذكره، أنَّ الكثيرين من المهاجرين الشاميين يُنشئون إلى جانب منازلهم حدائق صغيرة لزرع الخضروات المعروفة في بلادهم؛ كالبقدونس، والنعناع، والبصل، والباذنجان، والطماطم ..ألخ. وقد تعوَّد الزنوج على زراعة الخضروات، فأصبحت متوفرة بكثرة في بلادهم.

- **رابعا- صورة الشاميين لدى مجتمع إفريقيا الغربية: أيُّة صورة**

بعد أنْ تعرفنا على الحضور الشامي في اقتصاد منطقة إفريقيا الغربية، وأكدنا من خلاله، بأنَّه كان حضوراً وازناً، وله تأثير قوي، لدرجة أنْ أصبح التاجر الشامي صاحب اليد العُليا في الاقتصاد الإفريقي، وكانت حرفاً كثيرة محصورة بيده. يتوجب علينا الآن، تسليط الضوء على صورة المهاجر الشامي في المجتمع الغرب إفريقي، فهل كانت النظرة الإفريقية المحلية نظرة اعجاب تجاه المهاجر الشامي، أم هي عكس ذلك؟ وهل كانت هناك اجراءات رسمية للتضييق على الشاميين وعلى أنشطتهم؟

من المحتمل أنْ نجد تفسيراً للعداء الذي يناصب قطاع واسع من السكان الأصليين بإفريقيا الغربية للوجود الشامي على أراضيهم، بالعودة إلى جذور الهجرة الشامية؛ حيث تبين لنا، أنَّ أصل هذا العداء نشأ منذ بداية هذه الهجرة، وأنَّ الذي تغير فقط هو الشخص المعادي؛ فبالأمس كان المستعمر، وبعد الاستقلال أصبح ابن البلد. ونعتقد أنَّ المصالح الاقتصادية الأوروبية أساساً الفرنسية، والمهددة من طرف التجار الشاميين بإفريقيا الغربية، كان لها دور هام في رسم الصورة التي رسخت في الذاكرة الشعبية الإفريقية حول المهاجرين الشاميين.

لقد أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا الغربية ما بين ١٨٩٧ (تاريخ وصول الشاميين بنوع من الأهمية) وسنة ١٩٥٠، عشرين قانوناً للهجرة استهدف التجار

(١) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

الشوام، تميز بعضها بكثير من الإجحاف. [١] وإذا كانت الحاجة إلى العنصر البشري في المستعمرة، خصوصاً بعد الفراغ الذي نجم عن رحيل الفرنسيين والأفارقة إلى الجبهة أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بعد ذلك، قد جعل تطبيق هذه القوانين يتسم بنوع من المرونة إلى غاية نهاية العشرينات، فإنَّ النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققه الشاميون بعد ذلك، كان وراء قيام حملة منظمة ضدهم شارك فيها وبتواطؤ مع الإدارة الفرنسية كل من الغرف التجارية والصحافة وبعض الجمعيات ذات الميول العنصرية. حيث قدَّم تجار مدينة "كونكري" الفرنسيون في ٢٩ ديسمبر ١٨٩٨م عريضة إلى حاكم غينيا، يطلبون فيها فرض قيوداً صارمة على التجار الشاميين، حيث جاء فيها: " **نحن التجار الموقعين أدناه، لنا الشرف بأن نعرض لحاكم غينيا الخطر الحقيقي الذي يهدد التجارة المحلية من التجار الشاميين الذين يتزايد عددهم باستمرار، ويغزون المراكز الرئيسية في المستعمرة. ولا يملك هؤلاء التجار أملاكا، أو مؤسسات من أي نوع كان، ومع ذلك، فإنهم لا يكتفون ببيع البضائع في الشوارع، كما كانوا يفعلون سابقا، بل أخذوا يشتون الكثير من السلع من العبيد نقدا، وبأسعار لا نستطيع شرائها بسبب الضرائب المختلفة المفروضة علينا**".[٢]

وهكذا، فبالنسبة للغرف التجارية، وبتوقفنا عند المراسلات التي كانت لها مع الإدارة الاستعمارية، يتبن لنا ثقل هذه الحملة و عدوانيتها، ففي رسالة مؤرخة في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦ موجهة من رئيس الغرفة التجارية في أبدجان إلى الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، يلح المرسل على ضرورة حماية مصالح التجار الفرنسيين من منافسة التجار الشاميين، وذلك بالتشدد في تطبيق القوانين الصادرة ضدهم وطردهم كلما اقتضى الأمر وعدم السماح لأي مهاجر منهم فتح محل تجاري قبل أن يقضي خمس سنوات في

(١) من بينها على سبيل المثال قانون يمنع اللبنانيين، ومهنتهم الأساسية التجارة المتجولة، من مغادرة المنطقة التي يقيمون بها لأكثر من ثمان وأربعين ساعة دون إشعار السلطات الاستعمارية بذلك، ثم قانون عربون الإقامة والذي كان يلزم كل لبناني وصل المستعمرة وضع ما قيمته ٤٨٠٠ فرنك فرنسي تحت تصرف الإدارة لاستعمالها في إعادته إلى بلاده إذا ما اقتضى الأمر.

(٢) كامل مروة، **نحن في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

المستعمرة.

وفي رسالة أخرى موجهة من نفس الشخص إلى حاكم السنغال مؤرخة في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧، ومتضمنة للقرارات التي اتخذها رؤساء الغرف التجارية في إفريقيا الغربية الفرنسية وكذا رئيس الغرفة التجارية بباريس في الاجتماعين اللذين عقدا في كل من مدينة "داكار" و"باريس" نقرأ ما يلي: "**إننا نعتبر هذه الهجرة (الشامية) بمثابة غزو حقيقي، وإن طابعها السلمي لا ينقص من خطورتها**".(١)

بعد حصول لبنان على استقلاله، ارتفعت حدة الحملة التي اتخذت غطاءً سياسياً، حيث لم تغفر للمهاجرين اللبنانيين ميولهم الاستقلالية، وقد انتهى الأمر بتأسيس صحيفة وجمعيتين، رهنت وجودها واستمراريتها بمهاجمة اللبنانيين والدعوة لطردهم جميعاً وبدون استثناء. وقد نجح القائمون على هذه الحملة، في تنظيم عدة تجمعات احتجاجية لتحقيق غايتهم، كما أنهم نجحوا في استمالة الأفارقة من العامة، وكذا بعض القادة السياسيين للمشاركة في محاربة اللبنانيين. ولم تهدأ الحملة إلا بعد تدخل وزارة الخارجية اللبنانية والقادة السياسيين والصحافة اللبنانية، وتشكيل لجنة لمعاضدة لبنانيي إفريقيا الغربية ضد الحملة العنصرية التي كانت تستهدفهم.

غير أن حملة العداء هذه عادت لتطفو على السطح من جديد عام ١٩٥٥، وهنا وجدت كذلك في السياسة مبرراً لها، فعلى إثر تصويت لبنان لصالح استقلال المغرب في الأمم المتحدة، وجمع التبرعات للحركة الوطنية المغربية على عقب أحداث الدار البيضاء، بدأت مهاجمة لبنانيي إفريقيا الغربية من جديد، بتهمة الدعاية لجامعة الدول العربية و لميولهم للقومية العربية.(٢)

إنَّ استقلال بلدان إفريقيا الغربية عام ١٩٦٠ لم يحمل جديداً فيما يتعلق بالموقف المعادي للوجود الشامي، لأن المستعمر لم ينسحب إلا بعدما كرس هذا الموقف

(١) عبد الواحد أكمير، "**المغاربة واللبنانيون في إفريقيا الغربية**"، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) اعتبر تعليق صور جمال عبد الناصر في دكاكين بعضهم كافياً لتوجيه هذه "التهمة" لهم. راجع: عبد الواحد أكمير، "**المغاربة واللبنانيون في إفريقيا الغربية**"، مرجع سابق، ص ٤٢.

كما كرس ثقافته بشكل عام في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بشكل قلما نجده في منطقة أخرى، وهكذا وك- ما كان الحال في الماضي - تولى بعض المثقفين الأوربيين والصحافة الأوربية، أساساً الفرنسية، تكرير ما كانت تروج له في الماضي والمتمثل في تحميل الجاليات الشامية مسؤولية الكثير من المشاكل التي تعرفها المنطقة، وقد نجحت هذه الصحافة اليوم أكثر مما نجحت بالأمس في تكريس أطروحتها، وجعل المجتمع بمختلف شرائحه يتحدث عن استغلال الشاميين لخيرات البلاد، وعن مسؤوليتهم عن فساد إدارتها بما يقدمونه من رشاوى للقائمين عليها، وعن التهريب والدعارة المنظمة بل وعن الإرهاب، وأحياناً الانقلابات السياسية التي تحدث بالمنطقة.

هكذا فالعثور على كميات من الأسلحة في حوزة مهاجر لبناني في ساحل العاج عام ١٩٨٨، واعتقال لبناني مولود بالسنغال في فرنسا عام ١٩٨٦ بتهمة التحريض على الإرهاب، كان يعني أن قطاعاً واسعاً من المهاجرين يمارسون الإرهاب، وتعبير رجل أعمال لبناني (من أم سيراليونية)، عن رفضه لسياسة الرئيس "موموه" Momoh عام ١٩٨٦ في سيراليون، كان يعني أن اللبنانيين في إفريقيا الغربية يمولون الأنظمة الرجعية التي تقوم في المقابل بحماية مصالحهم.

لقد كان على الشاميين أن يؤدوا ثمن هذا الرفض، بحيث أصبحت مؤسساتهم الاقتصادية عرضة للنهب كلما اندلعت أحداث شغب ضد السياسات الحكومية، كما حدث في ليبريا عام ١٩٧٩، وفي الغابون عام ١٩٨٥، وفي السنغال عام ١٩٨٩ وساحل العاج عام ١٩٩٩.

وفي الأخير، نريد أنْ نختم دراستنا هذه في الإجابة عن سؤال نعتقد بأنَّه في غاية من الأهمية، ألا وهو: **ماذا استفادت بلاد الشام من هجرة أبناؤها إلى منطقة إفريقيا الغربية؟ تلك المنطقة التي لم تكن في بال الشاميين بأنَّها ستكون البلاد التي سيقصدونها في هجرتهم؟ وفي الجهة المقابلة، هل ربحت إفريقيا الغربية شيئاً من هذه الهجرة؟ أي بمعنى أكثر دقة، هل ساهم الحضور الشامي هذا دوراً في تنمية الحضارة الإفريقية؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية السهلة – الصعبة، نورد الآتي: معظم الفئات الاجتماعية التي هاجرت من بلاد الشام إلى منطقة إفريقيا الغربية، في نهاية القرن التاسع عشر، كانت من الفئات الفقيرة؛ أي أنَّهم غادروا بلادهم ولا رأس مال لهم سوى نشاطهم وأملهم. وهكذا، لم تخسر بلادنا بخروجهم منها أية خسارة مادية، ولم تنقص ثروتها الأهلية شيئا. وكتب النجاح لفئة كبيرة منهم؛ فأخذوا يمدّون ذويهم المقيمين في الوطن بالمساعدات. وبذلك، استفادت البلاد فائدة مادية عملية، ولقد كانت الأموال الواردة من المهجر تغطي جزءا وفيرا من العجز المالي السنوي في بلادنا، ولكن فيضانها تضائل في السنوات الأخيرة؛ بسبب وقوع الأزمات في المهاجر الإفريقية، وفرض القيود على اخراج العملة، وانقطاع الصلات بين المهاجرين وذويهم.

وكثيرون هم المهاجرون الذين أرسلوا إلى البلاد مبالغ طائلة لشراء أراض باسمهم، أو لإنشاء مبان مختلفة، أو لمساعدة المشاريع العمرانية، ولا سيما في الأرياف، خاصة في جبل لبنان، وحمص ودمشق، قرى كثيرة عامرة بالمنازل الحديثة بفضل أموال المهاجرين.

هذا من الناحية المادية والعمرانية، ولكن هناك وجهات أخرى لا يمكننا اغفالها عند الحديث عن هذه القضية، وفي مقدمتها قضية اليد العاملة. ولا أغالي إذا قلت، أنَّ تقريباً (٨٠٪) من المهاجرين كانوا من أبناء القرى لا من المدن، أي أنهم كانوا مزارعين، وعمالا في الزراعة، والزراعة كما يعلم الجميع، تظل العنصر الأساسي في حياة أهل الشام، فخسارة بلادنا بضعة آلاف من رجالها هو خسارة بالغة، تؤثر تأثيرا عليها وعلى مستقبلها.

فوق هذا وذاك، إنَّ جميع المهاجرين كانوا في شرخ الشباب، وبذلك يخسر الوطن أهم عنصر في المجتمع، الأكثر حيوية وفعالية في تطور البلاد. وفي المهجر، ينصرف الشاب إلى العمل، ولا يفكر بالزواج إلا بعد أن تتوفر لديه شروط كافية، أي بعد سنوات طويلة من هجرته بحيث يكون قد أشرف على المرحلة الأخيرة من شبابه، أو بدأ مرحلة الكهولة، وفي هذه الحالة، ينقص النسل نقصا كبيرا. وقد شعرت بلادنا بهذا

النقص؛ فهناك قرى تكاد تكون خالية من السكان بالنسبة إلى عجج سكانها الأصلي.

ثم إنَّ الهجرة إلى الخارج شجعت القرويين العاجزين عن الهدرة إلى إفريقيا الغربية، على الهجرة إلى المدن؛ فأصبحت الخسارة مضاعفة من عدَّة نواح؛ وفي بيروت وحدها خمسون ألف مهاجر من القرى، يعملون في شتى الحرف اليدوية، أو التجارية، ولا يفكرون بالعودة إلى الارض عاجلا أم آجلا.

معطى القول، قلت إنَّ الشاب المهاجر يغادر وطنه الأم، فيبدأ العمل بحد ونشاط، وأثناء ذلك، يمدُّ أهله بمساعدات معتدلة بالنسبة إلى أرباحه، ولكنه في الوقت ذاته، يوفر القسم الأكبر ليكون لنفسه رأس مال؛ فبلادنا إذن، تنال قسطا من أرباح المهاجر، أما رأس ماله الكبير فيظلَّ عنده في المهجر. ومتى توفرت الثروة لدى المهاجر يعمد إلى الزواج، ومتى أصبحت زوجته بجانبه تنقطع الصلة المادية بينه وبين ذويه، إذ ينصرف إلى العناية بعائلته الجديدة المقيمة معه، ويحصر كل أمواله فيها، فلا يعود يرسل لبلاده إلا النذر اليسير.

وهكذا، تستفيد بلادنا ماديا من المهاجر في السنوات الأولى من هجلاته، عندما يكون عوده المادي رطبا ضئيلا في طور التكوين. ولكن، عندما يصبح ثريا ولديه عائلة، ويستقر وتستقر معه أموره في المهجر، تزول كل فائدة مادية منه، ولا تبقى بينه وبين وطنه أية رابطة سوى رابطة الذكريات، ورابطة الجنسية التي يحملها. وهي على كل حال، رابطة معنوية لا تفيد البلاد بشيء؛ لأنَّها غير منظمة وموحدة بين جميع المهاجرين، وليس لها أي مخرج أو أي نتيجة عملية.

وفي هذا الإطار، نستحضر هنا قول "كامل مروة"، على اعتباره شاهد عيان زار المنطقة الإفريقية، واطلع على أحوال الجالية الشامية هناك، لنؤكد ما توصلنا إليه في دراستنا هذه، حيث يقول: **وقد شاهدت مهاجرين قدماء، بلغوا السن عتيا، وكنت أسألهم: لماذا لا تعودون إلى الوطن؟ فيجبونني: تطلب منَّا العودة إلى الوطن، ولكن لماذا نعود؟ لقد اعتدنا على المعيشة هما، أموالنا وأملاكنا هنا، كل معارفنا في الوطن ماتوا أو**

نسيناهم، ولم يبق لنا هناك من نعرفه، أو من يهمنا التعرَّف عليه، فلماذا نعود؟

هذا هو حال لسان الكثيرين، وخو دليل على أنَّ الرابطة المعنوية تصبح واهية إذا طال عليها الزمن، وهي مرتبطة بحياة المهاجر نفسه، فإذا قضى نخبه في المهجر وترك ثروة لأولاده، فإنَّهم يستأنفون عمله في المهجر دون التفكير بوطن لا يعرفونه؛ إذ يكونون قد أصبحوا أبناء المهجر الجديد، ولدوا وترعرعوا ونشأوا فيه؛ حيث لا ذكريات لهم تربطهم بوطنهم الأصلي، ولا روابط حاضرة. فمن الطبيعي، أن يندمجوا في محيطهم الجديد.

وإزاء جميع الاعتبارات التي ذكرتها، يمكننا القول، وبكل اطمئنان: في بناء الوطن وتنظيم كيانه، لا يجوز الأخذ بالحاضر، والقناعة بالفائدة الآنية دون التفكير في المستقبل. وعلى هذا الأساس، إنَّ الهجرة إلى إفريقيا الغربية أفادت في البدء بلاد الشام، كما أفادت بعض المهاجرين شخصيا، ولكنها أصبحت اليوم، ضررا كبيراً؛ إذ لم يعد المهاجر إلى بلاده عندما يصبح ميسورا. وعليه، فتصبح خسارة البلاد بالمهاجر مثلثة: **تخسره، وتخسر نسله، تخسر عطفه وشعوره المعنوي، تخسر نشاطه، وثمرة جهده فما السبيل إذن لتلافي هذه الخسارة؟**

وبخصوص الشطر الثاني من السؤال، يمكننا القول، استناداً إلى المعطيات التي ذكرناها سابقا؛ بأنَّ الجاليات الشامية قد لعبت – خلال فترة وجودها – دورا ايجابيا في دفع حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لبلدان غرب إفريقيا، نتيجة مشاركتها الفعالة في الأنشطة الاقتصادية في البلاد، عن طريق الوساطة، وتجارة الجملة والتجزئة، وخدمات النقل والمواصلات، بالإضافة إلى الخدمات الفنية والاستشارية والاتصالات. كل ذلك، جعلها تحتل مركز الريادة داخل المجتمع الإفريقي، وإن شاب ذلك بعض الخلل، نتيجة معارضة فئة محدودة لهذا الوجود، والتي كانت ترى بأنَّ هذا النشاط المشرقي بدأ يهدد بشكل فعلي مصالحها الاقتصادية. ولكن، على الرغم من ذلك، لا يمكن لأي باحث أن ينكر هذا التأثير الشامي في المجتمع الإفريقي، الذي لا يزال صداه حاضراً إلى يومنا هذا.

هذه إذاً هي أهم المحاور التي عالجها هذا البحث، وقد لا ندعي لأنفسنا أننا قد أستوفينا الدراسة حقها؛ إذ ما يزال في النفس شيئ من حتَّى، ذلك أنَّه إذا كانت دراستنا هذه قد توقفت عند بعض مظاهر الوجود الآسيوي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن العشرين، فإنَّها ما تزال بحاجة لأبحاثٍ موازية تكشف عن الوجه الثاني للقضية، خاصة خلال العصر الراهن: **كيف سينظر العرب إلى مستقبل علاقاتهم مع إفريقيا جنوب الصحراء، على ضوء المتغيرات الدولية الحالية، والمتمثلة بتزايد النشاط الصيني – الأمريكي بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء؟**

نتمنى أنْ تكون لنا فرصة سانحة في قادم الأيام، للوقوف عند هذه الأحداث، ومناقشتها، وتحليلها، بدراسة مستقلة؛ نظراً لخصوصية هذه المرحلة في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر والمراجع العربية:

١. أحمد عطية سالم، "**الجاليات العربية في إفريقيا**"، المجلد السادس، أكتوبر ٨٣١٩، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، صص ٩٧-١٠٧.

٢. رجب حراز، **بريطانيا وشرق إفريقيا: من الاستعمار إلى الاستقلال**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨.

٣. روزا إسماعيلوفا، **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية: هل يمكن حلها؟**، ترجمة سامي الرزاز، القاهرة: دار الثقافة الجديد، ١٩٨٣.

٤. سعيد ناجي جواد، "**المؤسسة العسكرية الإفريقية ودورها في السياسة الإفريقية**"، مجلة الدفاع، السنة الثانية، العدد ٢، (١٩٨٦)، بغداد.

٥. عبد الملك عودة، "**الأقليات الآسيوية في شرق إفريقيا**"، السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد السادس (أكتوبر ١٩٦٧).

٦. عبد الملك عودة، **العرب وإفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

٧. عبد الواحد أكمير، "**المغاربة واللبنانيون في إفريقيا الغربية**"، في مجلة فكر ونقد، عدد (٨٧)، ٢٠٠٧، الرباط: دار النشر المغربية، صص ٣٣- ٤٤.

٨. فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية إفريقيا**، القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٣.

٩. فنساي مونتاي، **الإسلام في إفريقيا السوداء**، ترجمة إلياس حنا إلياس، بيروت: دار أبعاد، ١٩٨٣.

١٠. مروة كامل، **نحن في إفريقيا**، (دار النشر غير مذكور)، بيروت، ١٩٣٨.

١١. نصيف ميخائيل، **النظم السياسية في إفريقيا: تطورها واتجاهها نحو الوحدة**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.

ثانيا - المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Catherine Boobe Commerce in Cote D'lvore: Ivoirianisation without Ivoirian Traders". The Journal of Modern African Atudeis (Cam-

bridge: Cambridge University Press, vol. 31, no, 1 Mar, 1993).

2. Desbordes, J.G. L'immigration libano-syrienne en Afrique Occidental Française. Imprimerie Modern. Poitier, 1938.

3. Gayet, George. Les Libanais et les Syriens dans l'Ouest Africain. Paris, 1953.

4. Lamb (D), The Africans Encounters from the Sudan to the Cape, Methuen, 1960.

5. Lord(H), African Survey, London, 1957.